

■ الأردن: ارتفاع الإيرادات 109 ملايين دينار



كشفت وزيرة المالية الأردنية الدكتورة عزة الدين كناعرية مشكلة في حجم الإيرادات التي تم تحصيلها مقارنة بما كان متوقفاً عند إعداد الموازنة، ناتجة عن تراجع الدخل من ضريبة المبيعات، والجمارك. وأكد البكار ضرورة مضاعفة الجهود لتحسين الأداء المالي، إضافة لضرورة استمرارية الإنفاق لتقديم خدمة أفضل للمواطن، وضرورة ضخ سيولة مالية في السوق لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وأفصح عن ارتفاع نسبة الإيرادات بواقع 109 ملايين دينار، من بينها عوائد النفط والرسوم وإدخال موازنة هيئات مستقلة ومؤسسات حكومية للموازنة العامة للدولة، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. موضحة أن ضريبة المبيعات انخفضت بمعدل 10 في المئة، والرسوم الجمركية تراجعت أيضاً، فيما بلغت نسبة تراجع المالي للخزينة من قطاع العقار 5.9 في المئة.

وقال: "ارتفع الدين العام للربع الأول من هذا العام بواقع 600 مليون دينار، وانخفضت العوائد المالية من التبغ خلال الثلث الأول من هذا العام بواقع 70 مليون دينار، ما يشكل تحدياً كبيراً للحكومة، إضافة إلى انخفاض الضريبة العائدة للخزينة من المحروقات، وأثر التجارة الإلكترونية على القطاعات الاقتصادية، وهو ما يستوجب على الحكومة تنظيم التجارة الإلكترونية".

المصدر (جريدة الدستور الأردنية، بتصرف)

■ أصول البنوك القطرية تسجل نموًا 4.09 في المئة



ارتفعت التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في قطر بنحو 36.5 مليار ريال خلال شهر نيسان (أبريل) الماضي لتسجل نمواً نسبته 4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ليصل إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك إلى 940.3 مليار ريال في أبريل الماضي.

ووفقاً للنشرة الشهرية المجمع للبنوك الصادرة من مصرف قطر المركزي سجلت أصول البنوك نمواً نسبته 4.09% خلال أبريل الماضي لتصل إلى 1408.8 مليار ريال، مقارنة بـ 1353.3 مليار ريال خلال ذات الفترة من 2018، وجاء ارتفاع أصول البنوك نتيجة ارتفاع الموجودات بنسبة 12.5% بما يعادل 9.9 مليار ريال.

وسجل الاحتياطي الإلزامي للبنوك ارتفاعاً نسبته 2.6% ليصل إلى 37.83 مليار ريال وذلك مقارنة بشهر أبريل 2018، كما سجل ارتفاعاً نسبته 3.8% مقارنة بالشهر السابق له، وسجلت قيمة محفظة الأوراق المالية التي تشمل أدوات الدين نحو 178.05 مليار ريال، بنمو سنوي

■ الإمارات أكبر شريك تجاري في العالم

تصدرت دولة الإمارات قائمة الشركاء التجاريين في تصدير واستيراد السلع لـ 20 دولة من مختلف دول العالم، وفقاً لأحدث تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بعنوان «حالة الاعتماد على السلع في 2019»، والذي يرصد اعتماد الاقتصاد الوطني في كل دولة من دول العالم على تصدير سلع معينة (النفط، الغاز، المعادن، الحاصلات الزراعية، الأغذية، وغيرها).

وتضمن التقرير رسداً لحجم العلاقات التجارية البينية الخاصة بتصدير واستيراد السلع بين مختلف دول العالم، وفقاً لأحدث إحصائيات صادرة والتي تعود لتواريخ إصدارها إلى عام 2017. وبحسب التقرير تعدّ

الإمارات أكبر دولة مُصدرة للسلع لـ 14 دولة في العالم منها: اليابان، الهند، الكويت، مدغشقر، جزر سيشيل، جزر المالديف، سلطنة عمان، باكستان، الصومال، سريلانكا، تايلاند، جيبوتي. وبين تقرير «الأونكتاد» أن الإمارات نجحت في إحداث طفرة نوعية في قدرتها على تكرير النفط والغاز وتصنيع منتجات مُعالَجة من هاتين السلعتين. كما نجحت الإمارات أيضاً في استغلال مواردها النفطية الهائلة في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال توظيف هذه الموارد في إنتاج السلع التي تحتاج إلى طاقة كثيفة، ومن أهمها الألمنيوم.

المصدر (موقع مجلة أموال، بتصرف)